

The Problems Hindering the Partnership Between the Public and Private Sectors in Supplying Vegetable Farmers with Agricultural Technologies in Baghdad Governorate from the Perspective of the Private Sector

Sabreen Jabbar Jassim

Department of Agricultural Extension and
Technology Transfer, College of Agricultural
Engineering Sciences, University of Baghdad,
Baghdad, Iraq

Sabreen.Jabbar2209p@coagri.uobaghdad.edu.iq

Received: 19/1/2025

Prof. Dr. Hussain Khadair Al-Ta'iy

Department of Agricultural Extension and
Technology Transfer, College of Agricultural
Engineering Sciences, University of Baghdad,
Baghdad, Iraq.

hussain.khadair@coagri.uobaghdad.edu.iq

Published: 30/9/2026

Accepted: 19/2/2025

Abstract

The aim of the research was to identify the issues that hinder the partnership between the public and private sectors in providing agricultural technologies to vegetable farmers in Baghdad Governorate from the perspective of the private sector. To achieve this goal, a questionnaire consisting of 35 items was prepared, distributed across 7 areas: (legislation and laws, commitment to partnership, organization, governance, database, coordination, and human and material capacities). Data were collected from 115 respondents working in private agricultural companies providing services in the field of supplying agricultural technologies to farmers. The results revealed that the average importance of the problems hindering the partnership in supplying vegetable farmers with agricultural technologies ranged between (3.37 - 4.83), with an average of (3.97) on a five-point importance scale (very important, important, somewhat important, of little importance, not important), where the numerical values ranged from (5 - 1) respectively. The results also indicated that the absence of legislation and laws, as well as the lack of coordination, were among the most significant problems hindering the partnership between the two sectors, with average importance values of (4.17 and 4.18), respectively. Based on these findings, the researchers recommended the necessity of enacting laws and developing legislation for partnerships, adopting coordination mechanisms between the two parties, and addressing the bureaucratic procedures that hinder the partnership process between the sectors.

Keywords: Partnership, legislation, laws, governance, regulation.

المشكلات التي تعرقل شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص

أ.د. حسين خضير الطائي

قسم الارشاد الزراعي ونقل التقنيات - كلية علوم الهندسة
الزراعية - جامعة بغداد - بغداد - العراق

صابرين جبار جاسم

قسم الارشاد الزراعي ونقل التقنيات - كلية علوم الهندسة
الزراعية - جامعة بغداد - بغداد - العراق

المستخلص

هدف البحث الى التعرف على المشكلات التي تعرقل شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص، وتحقيقاً لهدف البحث أعدت استبانة تتكون من (٣٥) فقرة توزعت على (٧) مجالات هي (التشريعات والقوانين، الالتزام بالشراكة، التنظيم، الحوكمة، قاعدة البيانات، التنسيق، القدرات البشرية والمادية)، جُمعت البيانات من (١١٥) مبحوث من العاملين في الشركات الزراعية الخاصة التي تقدم خدماتها في مجال توريد التقانات الزراعية للزراع. وقد كشفت نتائج البحث الى ان متوسطات الأهمية للمشكلات التي تعرقل الشراكة في مجال تزويد مزارعي الخضر من التقانات الزراعية قد تراوحت بين (٣.٣٧ - ٤.٨٣) بمتوسط مقداره (٣.٩٧) على مدرج أهمية خماسي (مهمة

جداً، مهمة ، مهمة الى حتماً، قليلة الأهمية، غير مهمة) تراوحت قيمه الرقمية (٥ - ١) درجة على التوالي ،كما بينت النتائج بأن غياب التشريعات والقوانين وغياب التنسيق تعد من اهم المشكلات التي تعرقل الشراكة بين القطاعين اذ حصلتا على أعلى متوسطات أهمية بلغت قيمة كل منهما (٤.١٧ ، ٤.١٨) درجة على التوالي ، وفي ضوء تلك النتائج أوصى الباحثان بضرورة العمل على اصدار القوانين وتطوير التشريعات الخاصة بالشراكة واعتماد آليات تنسيقية بين الطرفين، فضلاً عن معالجة الإجراءات الروتينية التي تعرقل من عملية الشراكة بين القطاعين.

الكلمات المفتاحية: شراكة، تشريعات، قوانين، حوكمة، تنظيم.

المقدمة

يُعد الأمن الغذائي من اكبر التحديات التي تواجه دول العالم ، وان تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الكبير يفرض وجوب تحقيق زيادات كبيرة ومستدامة في الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة لتلبية الحاجات الكبيرة والمتزايدة للمنتجات من الغذاء والمنتجات الزراعية الناجمة عن الزيادات الكبيرة والمستمرة في السكان ، فالتقديرات تشير الى ان سكان العراق قد يصل ٥٠.٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥ ، وتقدر حاجته من بعض المنتجات الزراعية الأساس وفي مقدمتها الحنطة بما يقارب من ٨ ملايين طن ، و ١٠.٧ مليون طن من الرز ، و ٩.٥ مليون طن من الخضروات (Al-Fatlawi& Al-Taïy,2019:42) ؛ (Al-Taïy& Eskander,2016:1529) ؛ (Shipway& Al-Wasty,2022:1448) .

وتعد الخضروات من المكونات الأساسية للإنتاج الزراعي في العالم وتمثل نشاطاً زراعياً واقتصادياً يعمل فيه ملايين المزارعين واسرهم وهي مصدر مهم لدخلهم والمصدر الرئيسي للغذاء وفي تحقيق الأمن الغذائي المستدام ، وتُعد منتجاتها مدخلات أساسية في العديد من الصناعات الغذائية ، ويحتل نشاط زراعة الخضروات في العراق المرتبة السادسة في مجموعة الدول العربية المنتجة للمحاصيل النباتية (Al-Hafidh &Al-Taïy,2022:1204) ، ومن المتوقع ان يحتاج العراق الى ١٥,٩١٨,٠٠٠ طن من الخضروات بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك بسبب تزايد عدد السكان ومستواه المعيشي المرتفع وانتشار الوعي الصحي والغذائي (1419: Twayej &Al-Taïy,2022) .وان مواجهة تحديات الزراعة بشكل عام وتحديات زراع الخضروات بشكل خاص تتطلب ترك العمل التقليدي وتحقيق نقلة نوعية في العمل والخدمات المقدمة للفلاحين وهذه تمثل المفتاح الأساس لمواجهة تحديات الزراعة (الفتلاوي والطائي، ٢٠١٨ : ٢١٨) وفي مقدمة تلك الخدمات هي تحقيق شراكة فاعلة بين المؤسسات الزراعية الحكومية والخاصة لتلبية حاجاتهم من التقانات الزراعية . اذ ان التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي عملية تشاركية يشترك فيها جميع الأطراف وتحديداً القطاعين الحكومي والخاص (Sajid& Nagi, 2021:1009)؛ (الفراجي ، ٢٠٢٣ : ٢) ؛ (السعدي ، ٢٠٢٣ : ١)؛ (مجموعة الأمم المتحدة، ٢٠٢٣ : ٣٦) .

واكدت خطط التنمية الوطنية الثلاث في العراق للسنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٧ ؛ ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ؛ ٢٠٢٤ - ٢٠٢٨) بأن القطاع الخاص هو شريك فاعل في مختلف الميادين ومنها الزراعة (وزارة التخطيط، ٢٠١٣ : ٨٦) ؛ (وزارة التخطيط، ٢٠١٨ : ١٧) ؛ (وزارة التخطيط، ٢٠٢٤ : ١) . وقد اكدت الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للسنوات (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠) بأن القطاعين الحكومي والخاص هما المصدر الاساس في تلبية حاجات الفلاحين من التقانات والمستلزمات الزراعية (وزارة الزراعة، ٢٠٢٤ : ١) . وبالرغم من ذلك فان اداء كل من هذين القطاعين ومستوى شراكتهما لازالت دون مستوى التحديات التي تواجه الفلاحين في هذه المرحلة، اذ أن الخدمة الارشادية ومنذ بداية تاريخها لازالت تقع على عاتق القطاع الحكومي الذي يوصف بأن اداءه لا ينسجم مع اهمية هذه الخدمة ولا ينسجم مع خطورة التحديات التي يواجهها الانتاج الزراعي في البلد وفي مقدمتها تدني الانتاجية الزراعية وتدني الثروات الزراعية النباتية والحيوانية وتدهور الموارد الطبيعية (الفتلاوي والطائي، ٢٠١٨ : ٢١٨) ؛ (Al - Zaidy& Naji,2016 :1247) ؛ (Sajid& Nagi, 2021:1009) ؛ (Al - Janabi & et al .,2023:610) ، (Al-Saedi.& Al-Bdri,2022:686) ؛ (Al-Khalidi & Reda,2022 : 604) . وان العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص لاتزال محدودة نسبياً ومقيدة وتفتقر الى وجود اطار قانوني للشراكة الحقيقية بينهما في القطاع الزراعي (Toriquil & et al ., 2021 : 2-14) ؛ (Temulin & : 2)

(Zhang , 2021) ؛ (العمر والشريف ، ٢٠٢٢ : ٤٣) ؛ (السعدي وآخرون ، ٢٠٢٢ : ٢٢) ، والافتقار للشفافية وعدم كفاية الإجراءات لاختيار الشركاء من كلا القطاعين وضعف التنسيق والحوكمة وغياب آليات المتابعة والتقييم (Suhaiza & Harris, 2014 : 8) ؛ (Bouda , 2019) ، فضلاً عن وجود فجوات في التكامل بين القطاعين في مجال تلبية حاجات الفلاحين من مستلزمات الانتاج والذي ادى هذا بدوره الى ضعف مستوى الخدمات المقدمة لهم كما ونوعاً وتوقيتاً وفي مواجهة تحدياتهم (الطائي ومنهل ، 2010 : ٢٩١). لذا جاء البحث الحالي بهدف تشخيص المشكلات التي تعوق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر من التقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص. واستناداً الى ذلك اشتمل البحث على ثلاثة مباحث، اذ ركز المبحث الأول على المنهجية والدراسات السابقة، اما المبحث الثاني والذي تضمن الجانب النظري، والمبحث الثالث والذي اشتمل على الجانب العملي وما يتضمنه من النتائج والتفسيرات التي تم التوصل اليها.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

١-١ منهجية البحث: تضمنت منهجية البحث عرضاً لمشكلة البحث التي انطلق منها واهداف واهمية البحث وفرضيته، فضلاً عن أسلوب البحث وحدوده الزمانية والمكانية والبشرية.

١-١-١ مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث من خلال اثاره السؤال الآتي ماهي المشكلات التي تعوق شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص؟

١-١-٢ أهمية البحث: ان هذا البحث يكتسب أهمية خاصة كونه سيزود المعنيين في القطاع الزراعي الخاص بالمعلومات الدقيقة والتي من شأنها ان تساهم في التغلب على المشكلات التي تعوق شراكة القطاعين الحكومي والخاص في تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية، كما يساهم هذا البحث في تقديم اطار متكامل لعملية الشراكة والمشكلات التي تحول دون تطبيقها ، فضلاً عن فسح المجال امام الباحثين الآخرين لتناول هذا الموضوع بشكل اعمق .

١-١-٣ اهداف البحث:

يهدف البحث الى تشخيص المشكلات التي تعوق شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص من خلال الآتي :

أ - تحديد مستوى المشكلات التي تعوق الشراكة بين القطاعين بشكل عام .

ب- تحديد أولويات فقرات كل مجال من مجالات المشكلات التي تعوق الشراكة بين القطاعين في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية.

١-١-٤ فرضية البحث : يعتمد البحث على الفرضية والتي تنص على :-

عدم وجود مشكلات تعوق شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص.

١-١-٥ أسلوب البحث : تم استخدام المنهج الوصفي للحصول على إجابات المبحوثين بهدف تشخيص المشكلات التي تعوق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر من التقانات الزراعية في محافظة بغداد.

١-١-٦ حدود البحث :

١-١-٦-١ الحدود المكانية : طُبّق هذا البحث في محافظة بغداد وذلك لوجود الشركات الزراعية الخاصة والبالغ عددها (٧) شركات وهي (شركة دبابة للزراعة الحديثة، ارض يونفرت ، ندى الأوراد ، شروق النهار ، بلوفيلد للزراعة ، الريف الخضراء ، ارض النخيل) بمقراتها الرئيسية والتي تقدم خدماتها في مجال تزويد الزراع بالتقانات والمستلزمات الزراعية.

١-١-٦-٢ الحدود الزمانية : استغرقت عملية جمع البيانات الخاصة بهذا البحث للفترة من ٢٦/٨/٢٠٢٤ ولغاية ٢٤/١٠/٢٠٢٤

١-٦-٣ الحدود البشرية : شملت الحدود البشرية عدداً من العاملين بالشركات الزراعية المبحوثة بمواقعهم الوظيفية وهم (المدراء المفوضين للشركات الزراعية ومعاونيهم ، مدراء الأقسام ومعاونيهم ، مسؤولي المحطات البحثية ومعاونيهم) .

١-٦-٤ عينة البحث : اختيرت عينة عشوائية بنسبة (٥٠٪) من مجتمع البحث البالغ عددهم (٢٣٠) مبحوث ليكون حجم العينة (١١٥) مبحوث .

١-٧-٧ وسائل جمع البيانات :

١-٧-١ الجانب النظري : الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث وإجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولي القطاعين الحكومي والخاص للاستفادة من آرائهم بشأن تعزيز أهمية الموضوع والحاجة اليه وما يمكن ان يركز عليه ان يركز عليه من مجالات وفقرات .

١-٧-٢ الجانب العملي : أعتمد الجانب العملي على استمارة الاستبيان والتي تعد من الأدوات المهمة والرئيسية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث لاختيار قبول او رفض الفرضية ، مكوّنة من العبارات (مهمة جداً ، مهمة ، مهمة الى حدما ، قليلة الأهمية، غير مهمة) واعطيت لها الأوزان على التوالي (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) ، وتضمنت الاستبانة على (٣٥) فقرة توزعت على (٧) مجالات هي (التشريعات والقوانين ، الالتزام بالشراكة ، التنظيم ، الحوكمة ، قاعدة البيانات ، التنسيق ، القدرات البشرية والمادية) ، وجرى اختبار صلاحية استمارة الاستبيان من خلال عرضها على محكمين في تخصص الاقتصاد والارشاد الزراعي للاستفادة من تلك الملاحظات التي اغنت فقرات الاستبانة ورسالتها العلمية ، ثم جرى اعداد الاستبانة بصيغتها النهائية ، وتم بعد ذلك توزيع الاستبانة على (١١٥) مبحوث وبطريقة المقابلة الشخصية معهم .

١-٨ الأساليب الإحصائية المعتمدة : تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات واختبار الفرضيات ومعالجتها ، اذ جرى تحليل البيانات وفق الأدوات ومنها (المتوسط الموزون ، الانحراف المعياري ، الوزن المئوي) .

١-٩

١-٢-٢ الدراسات السابقة

١-٢-١ دراسة (فريجات ، ٢٠١٣)

عنوان الدراسة	معلومات تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على ما يلي : ١- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٢- الوقوف على اهم المعوقات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي
أدوات الدراسة	استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، والمقابلات الشخصية ، ومختلف الادبيات ذات الصلة بموضوع البحث.
اهم النتائج	كشفت الدراسة ان التشريعات التي تنظم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تلعب دوراً بارزاً في إعاقة عملية الشراكة ، كما بينت النتائج وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين افراد عينة الدراسة حول معوقات تطبيق الشراكة بين القطاعين تُعزى لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة .
اهم التوصيات	اوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة التشريعات التي تلبي متطلبات نجاح الشراكة، فضلاً عن تبني إستراتيجية واضحة لنمط الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتخلص من البيروقراطية الإدارية

١-٢-٢ دراسة (حمدونة ، ٢٠١٧)

عنوان الدراسة	العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني (من وجهة نظر القطاع الخاص في غزة)
---------------	--

هدفت الدراسة بشكل عام الى تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص الفلسطيني، فضلاً عن تحقيق جملة من الأهداف الخاصة المتمثلة بـ : ١- التعرف على واقع العلاقة بين القطاعين العام والخاص وإبراز اهم المعوقات التي تواجه تحقيقها في الراضي الفلسطينية ٢- تحديد احتياجات القطاعين العام والخاص المحددة لطبيعة الشراكة بين القطاعين ٣- عرض وتحليل اهم المتغيرات المؤثرة على تكريس الشراكة بين القطاعين العام والخاص ٤- بيان اثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصاد والنهوض بالدولة ٥- سبل الاستفادة من تجارب الشراكة الناجحة في دول العالم	هدف الدراسة
المنهج الوصفي المسحي	منهج الدراسة
استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، والمقابلات الشخصية ، ومختلف الاديبيات ذات الصلة بموضوع البحث.	أدوات الدراسة
توصلت الدراسة الى ان نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتوقف على عدة عوامل اهمها التشريعات ونصوص القانون والسياسات الضريبية المطبقة وتوافر البنية التحتية وسياسات الاقتصادية الملائمة والبحث العلمي والتطوير وكذلك الاوضاع السياسية المستقرة ، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي ، فضلاً عن غياب المحاكم المختصة بالنزاعات التجارية وتعقيدات الإجراءات القضائية وقدم القوانين والأحكام المطبقة في المحاكم المدنية، أضعف من ثقة القطاع الخاص في القطاع الحكومي، مما قلل من فرص الدخول في شراكات بينهما، كذلك عدم توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تذليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة قلل من فرص الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية .	اهم النتائج
أوصت الدراسة بضرورة إيجاد قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاع العام والخاص على ضوء المعايير الدولية وقوانين الدول المجاورة ، وتوفير بيئة قانونية تؤسس لشراكة حقيقية بين القطاعين من اجل تحقيق الأهداف المنشودة.	اهم التوصيات

١-٢-٣ دراسة (فارس ، ٢٠٢٢)

ملاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين .	عنوان الدراسة
استهدفت الدراسة ١- تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين في تنمية القطاع الزراعي ٢- دراسة التحديات التي تواجه هذا النوع من الشراكات ، فضلاً عن دور الحكومة في قدرتها على بناء هيكل فعال للشراكة مع القطاع الخاص في المجال الزراعي .	هدف الدراسة

المنهج الوصفي المسحي	منهج الدراسة
استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، والمقابلات الشخصية، ومختلف الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث.	أدوات الدراسة
توصلت الدراسة بأن البيروقراطية تعد من الأسباب التي تؤدي الى عزوف بعض الشركات الزراعية على الدخول بشراكات مع القطاع الحكومي	اهم النتائج
تم تقديم عدد من التوصيات أبرزها: الاتجاه الى تعزيز دور الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تنمية القطاع الزراعي عن طريق فتح اسواق تصديرية وتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص وزيادة حجم الانتاج وتوفير الاستدامة بالإنتاج ومدخلاته، فضلاً عن وضع اطار قانوني متكامل ينظم عمل الشراكة يتضمن قوانين تشجع على الشراكة مع القطاع الحكومي لتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي.	اهم التوصيات

المبحث الثاني : الجانب النظري

٢-١ مفهوم التقانات الزراعية :- يقصد بالتقانة الزراعية على انها استخدام الأدوات والابتكارات الزراعية الحديثة في العمليات الزراعية بهدف تحسين الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتشمل هذه التقانات الآلات الزراعية المتقدمة او المتطورة، أنظمة الري الحديثة، التطبيقات الحيوية التي تسهم بتحسين نمو الإنتاج الزراعي (الشمري، 2014: ٢٠).

أيضاً يقصد بالتقانة الزراعية بأنها مجموعة متداخلة من المعارف والمهارات والمعدات الحديثة التي تمكن إدارة العمل في المؤسسات الزراعية الحكومية والخاصة من تطبيقها في النظام المزرعي للمزارعين بشكل فاعل ومؤثر لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (طه، ٢٠٢٤: ٥٦).

٢-٢ مفهوم القطاع الحكومي والقطاع الخاص :-

٢-٢-١ مفهوم القطاع الحكومي :- هو القطاع الذي يضم كافة المؤسسات والهيئات العمومية سواء تمتعت بالشخصية القانونية ام لا، وسواء كانت اقتصادية او ادارية او تجارية وصناعية فالعبرة بملكية الهيئة للدولة او الجماعات المحلية، ويمكن تحديدها على انها وحدات قطاع الأعمال التي تُدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن ان تدار من قبل القطاع الخاص، اذ تقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها للجمهور بأسعار منخفضة او شبه مجانية في بعض الحالات تبتغي من خلالها الدولة تحقيق منفعة اجتماعية او تسهيلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى (الفراجي، ٢٠٢٣: ٢٩).

٢-٢-٢ مفهوم القطاع الخاص :- هو القطاع الذي لا تملكه الحكومة ولا تسيطر على قراراته ويشمل المؤسسات بأنواعها التي تمارس أنشطتها التجارية المتنوعة (السعدي وآخرون، ٢٠٢٢: ٢٤).

٢-٣ مفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص :- تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون لمفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص اذ عُرِفَت الشراكة على انها توظيف الامكانيات البشرية والمالية والادارية والتكنولوجية من اجل تحقيق اهداف يستفيد منها غالبية المجتمع . (غسان، ٢٠١٣: ٧٧).

وَيُقصد أيضاً بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هي تحمل كل من القطاع الحكومي من جهة وشريك من القطاع الخاص من جهة أخرى واجبات ومسؤولية اقامة او تشغيل احد مشاريع البنية التحتية ، بحيث يجري توزيع المخاطر بين الشركاء وفق قدراتهم ومؤهلاتهم بهدف تحقيق انتاجية عالية.

كما عرفت الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص في المجال الزراعي بانها احدى إستراتيجيات ومداخل اصلاح انظمة الارشاد الزراعي بهدف تسريع وتائر التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للفلاحين وتجاوز المشكلات الناجمة عن تواضع وضعف أداء القطاع الحكومي في تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين (الطائي ، ٢٠١٤ : ٢١١).

٢-٤ أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص :- تتلخص أهمية الشراكة بين القطاعين بالاتي (الجمل ، ٢٠١٦ : ١٧٠٧):-

- ١- توزيع المخاطر الناجمة عن اقامة المشاريع بين الأطراف المشاركة .
- ٢- الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوافر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في ادارة المشاريع التي يُعد عنصر الوقت فيها حاسماً وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة .
- ٣- الحد من الإنفاق الحكومي ، من خلال اسناد المشاريع التي تحتاج الى رؤوس اموال واستثمارات ضخمة الى القطاع الخاص الذي يتميز بالكفاءة الإدارية والقدرة على التجاوب مع متطلبات السوق .
- ٤- ان ترتيبات الشراكة بين القطاعين تحقق نتائج افضل مما يستطيع ان يحققه كل فريق على حدة من خلال تأثير الشركاء على اهداف وقيم بعضهم البعض ، عن طريق النقاوض والتوصل الى معايير عمل افضل .
- ٥- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية ادارة الموارد .
- ٦- تبني مناهج عمل اكثر إستراتيجية من قبل الشركاء ، ممثلاً في تقديم افكار إستراتيجية افضل، ومنهج تنسيقي افضل ، وصياغة وتنفيذ افضل .
- ٧- اعطاء الشرعية والمصادقية للمشروع خلال مشاركة الجماعات .

٢-٥ اشكال الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص :- يمكن ان تأخذ الشراكة اشكالا مختلفة وفقاً معيار العقد الذي تبني عليه العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وهذا وفقاً (نصوري والسهر ، ٢٠١٥ : ٢٩٤-٢٩٥) و(حمدونة ، ٢٠١٧ : ٥٣) و (بو شمال ، ٢٠٢١ : ٢٦) وهي كالتالي :-

- ١- عقد ادارة : يتم التعاقد بين القطاعين الحكومي والخاص على ادارة الخدمة من قبل القطاع الخاص وتزويد القطاع الحكومي بها ، بينما يتكفل القطاع الحكومي بتوفير التمويل وادارة عمليات الصيانة وغيرها ، وتتراوح مدة هذا العقد بين (٣-٥) سنوات ، ويقدم خلالها القطاع الحكومي بعض الضمانات للقطاع الخاص لضمان حقوقه في الحصول على العوائد .
- ٢- عقد الخدمة : ويكون القطاع الخاص في هذا العقد مسؤولاً عن تزويد الخدمة ويحصل على عائد من قبل القطاع الحكومي نتيجة لإدارته لجزء محدد من الخدمة المقدمة ، ويُبرم هذا العقد بين القطاعين الحكومي والخاص ويكون قصير المدى اي مدته تتراوح بين السنة الى ثلاث سنوات .
- ٣- عقد البناء والتمويل والتشغيل : يقوم القطاع الخاص في هذا العقد بأعمال التمويل والتصميم والبناء وتزويد الخدمة والصيانة ، وبعد انتهاء مدة العقد يتم نقل الملكية الى القطاع الحكومي ، وفي هذا العقد يتم بيان كيفية تحصيل حقوق وعوائد القطاع الخاص من المستفيدين من الخدمات نتيجة استثماراته طوال مدة العقد وتكون مدة مثل هذه العقود طويلة.
- ٢-٦ متطلبات نجاح الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص :- تكمن اهمية تحديد المتطلبات بأنها الخطوة الأولى والاساس الذي تقوم عليه عملية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ، وتعد من الأمور ذات الأهمية التي تؤدي الى تحقيق الأهداف

(الشمري ، ٢٠١٩ : ١٢) ، ومن اهم المتطلبات الواجب توافرها لأجل شراكة ناجحة بين القطاعين الحكومي والخاص وهي (العمر والشريف ، ٢٠١٦ : ٥١ - ٥٢) :

- ١- نشر ثقافة الشراكة بين افراد المجتمع بما يتماشى مع المجتمع واحتياجاته .
- ٢- توفير اطار قانوني ومؤسسي سليم (الأساس التشريعي والقانوني) يوضح المبادئ التوجيهية لتنفيذ وإدارة الشراكة بين القطاعين
- ٣- توفير آلية شفافة للعملية التنافسية واجراءات تقييم وإحالة العروض .
- ٤- تحقيق التوازن بين المخاطر والعائدات الخاصة والاجتماعية نتيجة الشراكة .
- ٥- تأهيل وتدريب وتنقيف موظفي القطاع العام للتعامل مع مشاريع الشراكة واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بآليات وعقود مشاريعه .
- ٦- توعية وتشجيع وتجهيز مؤسسات القطاع الخاص للدخول في منافسات مشاريع الشراكة.
- ٧- وضوح الرؤية فيما يتعلق بمشاريع الخصخصة بشكل عام ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبالذات فيما يتعلق باعتماد الإستراتيجيات وتحديد الفرص القابلة للشراكة وأولويات تنفيذها .
- ٨- وجود جهاز تشريعي ورقابي متمكن للإشراف على مشاريع الشراكة .

المبحث الثالث: الجانب العملي

٣-١: تحديد مستوى المشكلات التي تعرقل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص: -

أظهرت نتائج البحث بأن أعلى نسبة (٧٠.٤٣٪) من المبحوثين كانت اجاباتهم عن المشكلات التي تعرقل الشراكة بين القطاعين ضمن مستوى مهمة بمتوسط موزون قدره (٤.٠٤) درجة ، ووزن مؤوي قدره (٨٠.٨٢٪) وانحراف معياري (٠.٢٢) ، ونسبة (٢٠.٨٦٪) منهم كانت اجاباتهم ضمن مستوى مهمة الى حد ما بمتوسط موزون (٣.٣٧) درجة ، ووزن مؤوي قدره (٦٧.٣٠٪) ، وانحراف معياري (٠.١٧) ، واقل نسبة (٨.٦٩٪) من المبحوثين كانت اجاباتهم ضمن مستوى مهمة جداً بمتوسط موزون قدره (٤.٨٣) درجة ، ووزن مؤوي (٩٦.٥٨٪) وانحراف معياري (٠.١٨) ، كما موضح في الجدول (١) .

جدول (١): توزيع المبحوثين على وفق مستوى المشكلات التي تواجه تحقيق الشراكة بين القطاعين

مستوى الأهمية للمشكلات	درجة المشكلات	عدد المبحوثين	%	المتوسط الموزون	الوزن المؤوي	الانحراف المعياري
غير مهمة	١ - ١,٨	٠	٠	٠	٠	٠
قليلة الأهمية	١,٩ - ٢,٧	٠	٠	٠	٠	٠
مهمة الى حد ما	٢,٨ - ٣,٦	٢٤	٢٠,٨٦	٣,٣٧	٦٧,٣٠	٠,١٧
مهمة	٣,٧ - ٤,٥	81	٧٠,٤٣	٤,٠٤	٨٠,٨٢	٠,٢٢
مهمة جداً	٤,٦ - ٥	١٠	٨,٦٩	٤,٨٣	٩٦,٥٨	٠,١٨
القيمة الكلية		١١٥	١٠٠	٣,٩٧	٧٩,٣٧	٠,٤٣

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

عند النظر الى الجدول (١) لوحظ بأن إجابات المبحوثين كانت تدور حول المشكلات التي تواجه تحقيق الشراكة بين القطاعين في تلبية حاجات زراع الخضر ضمن مستويات تراوحت بين مهم الى حد ما ومهم و مهم جداً ، ويُعزى السبب في ذلك اختلاف الأولويات بين القطاعين ، اذا ان القطاع الحكومي يُعطي أولوية اهتمامه ودعمه نحو المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة والشعير اكثر من اهتمامه بمحاصيل الخضر ، فضلاً عن القصور في التشريعات والقوانين الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص ، والافتقار الى الثقة بين القطاعين مما قد يؤثر على التعاون الفعال بين القطاعين وبالتالي يشكل ذلك مصدر قلق من قبل القطاع الخاص من سيطرة القطاع الحكومي او عدم قدرته على تلبية حاجات الزراع بشكل فعال.

٣-٢: تحديد أولويات فقرات كل مجال من مجالات المشكلات التي تعرقل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر من التقانات الزراعية من خلال الآتي: -

٣-٢-١ المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين

أظهرت نتائج البحث ان المشكلات في مجال التشريعات والقوانين قد بلغ عددها (٧) فقرات، تراوحت متوسطات أهميتها بين (٣.٨٣ - ٤.٤٤) درجة ، بمتوسط مقداره (٤.١٧) درجة ، وان جميع المشكلات في مجال التشريعات والقوانين تقع ضمن مستوى مهم يأتي في مقدمتها انفراد القطاع الحكومي في رسم التشريعات والقوانين دون وجود مشاركة حقيقية من القطاع الخاص بمتوسط مقداره (٤.٤٤) ، و الافتقار الى وجود قواعد واحكام تنظم الشراكة بين القطاعين بمتوسط مقداره (٤.٤٣) ، والقصور في التشريعات الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص بمتوسط مقداره (٤.٣٠) . كما موضح في الجدول (٢).

جدول (٢): توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	التسلسل	مستوى الأهمية للمشكلة
3	انفراد القطاع الحكومي في رسم التشريعات والقوانين دون وجود مشاركة حقيقية من القطاع الخاص	4.44	88.86	0.82	1	مهمة
1	الافتقار الى وجود قواعد واحكام تنظم الشراكة بين القطاعين	4.43	88.52	0.64	2	مهمة
2	القصور في التشريعات الداعمة للشراكة مع القطاع الخاص	4.30	86.08	0.59	3	مهمة
4	ضعف السلطة القضائية لحل النزاعات التي تنشأ بين القطاعين	4.15	82.94	0.83	4.5	مهمة
5	عدم وجود اطار قانوني يضمن حقوق الملكية الفكرية بين القطاعين فيما يتعلق باستنباط أصناف جديدة من البذور او تطوير التقانات الزراعية	4.15	82.94	0.76	4.5	مهمة
6	عدم وجود قوانين لدعم اجراء الأبحاث التطبيقية سواء في محطات الأبحاث او في حقول الزراع	3.87	77.38	0.80	6	مهمة
7	ضعف التعاقد مع الفلاحين لإجراء تجارب في حقولهم مقابل إعطاء الحاصل او مقابل مبالغ مالية	3.83	76.52	0.96	7	مهمة
	القيمة الكلية	4.17	83.32	0.77		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من الجدول (٢) نلاحظ بأن جميع الفقرات المتعلقة بمجال التشريعات والقوانين تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة وقد يُعزى السبب في ذلك الى عدم الفهم او الدراية بالقوانين والتشريعات المتعلقة بشراكة القطاعين الحكومي والخاص وبالتالي تكون هناك فجوة في الفهم بين القطاعين حول كيفية تأثير التشريعات الحالية على تطوير الشراكة وتحقيق أهدافها ، أيضاً تضارب او تعقيد القوانين الخاصة في مجال زراعة الخضر يؤدي الى صعوبة في فهم تأثيرها او التعامل معها ، كما ان القطاع الخاص يرى ان التشريعات الحالية تكون بمثابة عقبة امام تنفيذ الشراكة سواء من حيث الشروط والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تؤثر على سرعة وكفاءة العمل .

٣-٢-٢ المشكلات المتعلقة بالالتزام بالشراكة

حصلت المشكلات المتعلقة بمجال الالتزام بالشراكة والبالغ عددها فقرتين على متوسطات أهمية تراوحت بين (٤.٠٨ - ٤.١٧) درجة وبمتوسط قدره (٤.١٣) ، يأتي في مقدمتها غياب الثقة المتبادلة بين القطاعين الحكومي والخاص يؤدي الى تردد القطاعين في الدخول في شراكات مع القطاع الحكومي بمتوسط مقداره (٤.١٧) . كما هو مبين في الجدول (٣).

جدول (٣): توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالالتزام بالشراكة

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
2	غياب الثقة المتبادلة بين القطاعين الحكومي والخاص يؤدي الى تردد القطاعين في الدخول في شراكات مع القطاع الحكومي	4.17	83.46	0.84	1	مهمة
1	غياب الالتزام بالشراكة من قبل صناع السياسة ومتخذي القرار من كلا القطاعين	4.08	81.0	0.83	2	مهمة
	القيمة الكلية	4.13	42.13	0.83		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

٣-٢-٣ المشكلات المتعلقة بالتنظيم

أظهرت نتائج البحث بأن المشكلات في مجال التنظيم قد بلغ عددها فقرتين، وتراوح متوسطات أهميتها بين (٣.٧٩ - ٤.٢) درجة، بمتوسط قدره (٣.٩٩) درجة، يأتي في مقدمتها عدم وجود تنظيم رسمي يُعنى بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بمتوسط مقداره (٤.٢). كما موضح في الجدول (٤).

جدول (٤) : توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالتنظيم

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المنوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
١	عدم وجود تنظيم رسمي يُعنى بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ضمن هيكلية وزارة الزراعة او التشكيلات التابعة لها.	4.2	84	١,١٠	١	مهمة
٢	غياب او عدم وجود فريق (لجنة) تنظم عمل الشراكة بين القطاعين	3.79	75.82	0.85	٢	مهمة
	القيمة الكلية	٣,٩٩	٧٩,٩١	٠,٩٧		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من الجدول (٤) نستنتج بأن جميع المشكلات في مجال التنظيم تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة، ويمكن تفسير ذلك الى عدم وجود اطار رسمي او جهة مسؤولة تتولى تنسيق وتنظيم العلاقة بين القطاعين، مما يؤدي الى ضياع الفرص وتشتت الجهود والصعوبة في تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار مما يؤثر سلباً على فعالية الشراكة وأهدافها.

٣-٢-٤ المشكلات المتعلقة بالحوكمة

أظهرت نتائج البحث بأن المشكلات في مجال الحوكمة قد بلغ عددها (٧) فقرات ، وتراوح متوسطات أهميتها بين (٣.٩٢ - ٤.٢٥) درجة بمتوسط قدره (٤.٠٧) درجة ، يأتي في مقدمتها تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم الشراكة بين القطاعين بمتوسط مقداره (٤.٢٥) ، وغياب غيابه الأنظمة والتشريعات الملزمة بتطبيق الحوكمة في الشراكة بين القطاعين بمتوسط مقداره (٤.١٩) ، وعدم وجود آليات واضحة لمحاربة الفساد الإداري والمالي وغياب المعايير الدقيقة في اختيار القيادات الادارية في مشاريع الشراكة بين القطاعين بمتوسط مقداره (٤.١٥). كما موضح في الجدول (٥).

جدول (٥) : توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالحوكمة

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المنوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
3	تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم الشراكة بين القطاعين	4.25	85.04	0.67	1	مهمة
2	غياب الأنظمة والتشريعات الملزمة بتطبيق الحوكمة في الشراكة بين القطاعين	4.19	83.82	0.87	2	مهمة
4	عدم وجود آليات واضحة لمحاربة الفساد الإداري والمالي في مشاريع الشراكة بين القطاعين	4.15	82.94	0.63	3	مهمة
5	غياب المعايير الدقيقة في اختيار القيادات الادارية في مشاريع الشراكة بين القطاعين	4.07	81.38	0.84	4	مهمة
1	تدني مستوى الوعي بمفاهيم واسس الحوكمة لدى القطاعين	3.95	78.94	1.04	5	مهمة
7	ضعف مستوى الشفافية في مشاريع الشراكة بين القطاعين	3.94	78.78	0.95	6	مهمة
6	تضارب المصالح بين القطاعين (اختلاف الأهداف بينهما)	3.92	78.42	0.9	7	مهمة
	القيمة الكلية	4.07	81.33	0.84		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من خلال الجدول (٥) نلاحظ بأن جميع المشكلات في مجال الحوكمة تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة، ويمكن تفسير ذلك الى وجود فجوة معرفية بين القطاعين بمفاهيم الحوكمة والشراكة بسبب قلة التدريب في هذه المواضيع. فضلاً عن غياب الأنظمة

والتشريعات التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشراكات وضعف الثقة بين القطاعين بسبب مشكلات الشفافية والمساءلة ، اذ يشعر القطاع الخاص بأن مخاطر كبيرة قد تؤدي الى هدر الموارد او الاستثمار في مشاريع غير مربحة.

٣-٢-٥ المشكلات المتعلقة بقاعدة البيانات

حصلت المشكلات المتعلقة بقاعدة البيانات والبالغ عددها (٣) فقرات على متوسطات أهمية تراوحت بين (٤.٠٥ - ٤.١٨) درجة ، وبمتوسط قدره (٤.١٠) درجة ، يأتي في مقدمتها الافتقار الى وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الشركات الزراعية التي تعمل مع القطاع الزراعي الحكومي بمتوسط مقداره (٤.١٨) ، كما موضح في الجدول (٦).

جدول (٦): توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بقاعدة البيانات

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
1	الافتقار الى وجود قاعدة بيانات تفصيلية عن الشركات الزراعية التي تعمل مع القطاع الزراعي الحكومي	4.18	83.64	0.85	1	مهمة
2	الافتقار الى وجود قاعدة بيانات تفصيلية لدى القطاعين عن المزارعين المستهدفين وكل ما يخص نشاطهم الزراعي	4.06	81.2	0.92	2	مهمة
3	غياب او عدم وجود تدفق منظم للبيانات والمعلومات بين القطاعين فيما يخص تلبية حاجات زراع الخضار من التقانات الزراعية	4.05	81.04	1.24	3	مهمة
	القيمة الكلية	4.10	81.96	1.00		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من الجدول (٦) نستنتج بأن جميع المشكلات في مجال قاعدة البيانات تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة ، ويُعزى السبب في ذلك الى قلة الثقة وغياب اليات فعالة للتعاون ونقص التنسيق بين القطاعين ، اذا ان غياب قاعدة البيانات يؤدي الى صعوبة في تحديد الشركاء المحتملين او في متابعة أداء الشركات الزراعية التي تقدم خدمات زراعية وبالتالي عدم تحقيق شراكة فاعلة في تلبية حاجات الزراع.

٣-٢-٦ المشكلات المتعلقة بالتنسيق

حصلت المشكلات المتعلقة بالتنسيق والبالغ عددها (٥) فقرات على متوسطات أهمية تراوحت بين (4.09 - 4.27) درجة ، وبمتوسط قدره (٤.١٨) درجة ، يأتي في مقدمتها نقص في خبرات القيادات الإدارية وعدم معرفتها بأساليب النشاط التنسيقي بمتوسط مقداره (٤.٢٧) ، وعدم توفر اليات تنسيقية بين القطاعين بمتوسط مقداره (٤.٢٥) ، كما موضح في الجدول (٧).

جدول (٧) : توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالتنسيق

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
4	نقص في خبرات القيادات الإدارية وعدم معرفتها بأساليب النشاط التنسيقي	4.27	85.38	0.73	1	مهمة
5	عدم توفر اليات تنسيقية بين القطاعين	4.25	85.04	0.72	2	مهمة
1	الافتقار للتنسيق الفعال بين الشركاء	4.17	83.46	0.85	3	مهمة
3	غياب وحدة او قسم معني بتنسيق الشراكة بين القطاعين	4.10	81.9	0.61	4	مهمة
2	غياب سياسة واضحة للتنسيق بين القطاعين	4.09	81.72	1.05	5	مهمة
	القيمة الكلية	4.18	83.5	0.79		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من خلال الجدول (٧) نستنتج بأن جميع المشكلات في مجال التنسيق تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة ، وقد يُعزى ذلك الى عدم وجود برامج تدريبية او ورش عمل مشتركة لتأهيل القيادات في هذا المجال ، اذا ان التنسيق بين القطاعين يحتاج الى فهم عميق لآليات العمل المشتركة وهذا النقص في الخبرات يؤدي الى صعوبة في اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير شراكة فاعلة ومستدامة ، وان غياب الآليات التنسيقية يشير الى وجود ضعف في البنية التحتية او الأدوات التنظيمية التي تتيح التواصل الفعال بين القطاعين ويمكن ان يكون ذلك ناتجاً عن افتقار القطاع الخاص الى آلية واضحة للتنسيق مع القطاع الحكومي او قد تكون هناك تعقيدات إدارية تجعل من الصعب التوصل الى حلول مشتركة ، وبالتالي تؤدي هذه المشكلة الى تقليل كفاءة التنسيق بين الطرفين .

٣-٢-٧ المشكلات المتعلقة بالقدرات البشرية والمادية

حصلت المشكلات المتعلقة بالقدرات البشرية والمادية والبالغ عددها (٩) فقرات على متوسطات أهمية تراوحت بين (٣.٣٠ - ٤.٢) درجة، وبمتوسط قدره (٣.٩٠) درجة، يأتي في مقدمتها تعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ مما يؤدي الى عدم إتمام الشراكة بمتوسط مقداره (٤.٢٠)، وعدم وجود الموظفين من ذوي الكفاءة والمؤهلين للتعامل مع مشاريع الشراكة بمتوسط مقداره (٤.١٥)، وغياب او عدم استحداث (خطط او مشاريع او برامج) في مجال زراعة الخضر بمتوسط مقداره (٤.١٠)، كما موضح في الجدول (٨).

جدول (٨): توزيع المبحوثين على وفق فقرات مجال المشكلات المتعلقة بالقدرات البشرية والمادية

الترتيب في الاستمارة	الفقرات	المتوسط الموزون	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية للمشكلة
1	تعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ مما يؤدي الى عدم إتمام الشراكة (البيروقراطية الإدارية)	4.20	84	0.75	1	مهمة
2	عدم وجود الموظفين من ذوي الكفاءة والمؤهلين للتعامل مع مشاريع الشراكة	4.15	82.94	0.85	2	مهمة
3	غياب او عدم استحداث (خطط او مشاريع او برامج) في مجال زراعة الخضر	4.10	81.9	0.76	3	مهمة
7	نقص في الإمكانيات اللازمة لإجراء المزيد من التجارب التوكيدية في حقول الفلاحين	4.03	80.52	0.98	4	مهمة
4	ضعف استخدام وسائل الاتصال الحديثة (شبكة الانترنت والموبايل) لتحقيق اتصال واسع بالزراع	3.92	78.42	0.93	5	مهمة
5	نقص في اعداد الباحثين وقلة التخصصات في مجال زراعة الخضر	3.81	76.16	1	6	مهمة
6	نقص في المساحات المخصصة للتجارب العلمية بشكل عام وتجارب بحوث الخضر بشكل خاص	3.79	75.82	1.2	7	مهمة
9	ضعف قدرات التجهيز لتغطية جميع الفلاحين ونقص في كميات البذور والمستلزمات الزراعية الأخرى (مبيدات، أسمدة، مكننة)	3.77	75.46	0.96	8	مهمة
8	نقص في المساحات المخصصة للإكثار من قبل شركات اكثار البذور او الفلاحين منتجي بذور الخضر	3.30	66.08	1.16	9	مهمة الى حد ما
	القيمة الكلية	3.90	77.92	0.95		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 26

من خلال الجدول (٨) نلاحظ بأن جميع المشكلات في مجال القدرات البشرية والمادية تقع ضمن مستوى مشكلات مهمة الى حد ما باتجاه مهمة، ويمكن تفسير ذلك الى نقص الكوادر البشرية المتخصصة والمتدربة في مجال زراعة الخضر، ونقص التمويل، فضلاً عن الإجراءات الإدارية المعقدة التي تقف عائقاً امام تنفيذ المشاريع المشتركة، مما يؤدي الى تأخير او تقليل فعالية الشراكة بين القطاعين. وعلى ضوء ما ذكر انفا من نتائج للمشكلات التي تعرقل شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص، تُرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلات تعرقل شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص. وتُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلات تعرقل شراكة القطاعين الحكومي والخاص في مجال تزويد مزارعي الخضر بالتقانات الزراعية في محافظة بغداد من وجهة نظر القطاع الخاص.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات

أ. تعدد وتنوع المشكلات التي تعرقل الشراكة بين القطاعين في جميع المجالات، وهذا أدى الى ضعف الشراكة بين القطاعين.

- ب. ان محاصيل الخضر لا تحظى بالأهمية والدعم من القطاع الحكومي مقارنة بالمحاصيل الإستراتيجية الأخرى.
- ج. لا توجد نصوص قانونية واضحة المعالم تحدد طبيعة العلاقة بين القطاعين، مما يخلق عدم وجود حافز لدى القطاع الخاص بالمغامرة للشراكة مع القطاع الحكومي.

ثانياً : التوصيات

- أ. ضرورة ان تكون عملية تزويد مزارعي الخضر من التقانات الزراعية ضمن اطار برنامج تنموي ومدروس بدقة وتشترك في مسؤوليته جميع التشكيلات الزراعية الحكومية والخاصة، وضرورة ان يكون لهذا البرنامج اهداف واضحة ومدة زمنية مناسبة ومنهجية وعمل وآليات واضحة.
- ب. ضرورة ادراج وحدة او قسم معني بالتنسيق مع القطاع الخاص ضمن هيكلية القطاع الحكومي المتمثل بوزارة الزراعة وتشكيلاتها
- ج. العمل على اصلاح جميع القوانين التي تسهل وتحكم العلاقة بين القطاعين وتوفير اطار قانوني ينظم الشراكة بين القطاعين.

REFERENCES

١. بوشمال ، محمد امين ، (٢٠٢١). دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية (عرض وتحليل تجارب محلية ودولية) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
٢. الجمل ، هشام ،مصطفى محمد سالم،(٢٠١٦). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة للتنمية المستدامة ، العدد ٣١، الجزء ٤ .
٣. حمدونة ، محمد اشرف خليل ، (٢٠١٧)، العوامل المحددة للشراكات بين القطاعين العام والخاص ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر القطاع الخاص في غزة ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية في غزة
٤. السعدي ، حسين عبد الأمير حسن ، (٢٠٢٣) ، الاتجاهات الحديثة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتجارب مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
٥. السعدي واخرون ، هاجر طالب المروضوف و بدرية حمود ناصر المروفي و داوود عبد الملك يحيى الحدابي ، (٢٠٢٢)، تحديات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المدرسي وآليات التغلب عليها بسلطنة عُمان ، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية ، مجلد (١١) ، العدد (١) : ٢١ – ٤٢ .
٦. الشمري ، رحاب عبد الله فرج ، (٢٠١٩). تصور مقترح لمتطلبات تنمية القدرات المعرفية للمرشدين الزراعيين للتصدي لمرض انفلونزا الطيور في حقول الدواجن في محافظات المنطقة الوسطى من العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية علوم الهندسة الزراعية جامعة بغداد .
٧. الشمري، خطاب عمار حسين ، (٢٠١٤)، واقع إدارة نقل نقانة الزراعة المحمية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية علوم الهندسة الزراعية ، جامعة بغداد
٨. الطائي ومنهل ، حسين خضير وعبد الكريم ، (٢٠١٠) ، انموذج الادارة المتكاملة لتلبية حاجات المنتجين الزراعيين من مستلزمات الانتاج ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، مجلد ١٠ ، العدد ١ .
٩. الطائي ، حسين خضير، (٢٠١٤)، مدخل مقترح لإصلاح نظام الارشاد الزراعي في العراق ، مجلة الزراعة العراقية البحثية ، مجلد (١٩) ، العدد (٧) : ٢٠٤ – ٢١٦ .
١٠. طه سامر محي ، ٢٠٢٤ ، تحسين أداء نظام الابتكار الزراعي لمحصول الذرة الصفراء في بابل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية علوم الهندسة الزراعية ، جامعة بغداد .
١١. العمر والشريف ، ابتسام محمد وفيصل الفديع ، (٢٠٢٢)، الحاجة الى مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في توفير المشاريع في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد (٤٢) ، العدد (٢) : ٤٣ – ٥٦ .
١٢. غسان ، وهبة ، (٢٠١٣) . الشراكة بين القطاعين رؤية اجتماعية ، اعمال مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، مقارنة اقتصادية وقانونية وميدانية ، الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون .
١٣. الفتلاوي والطائي ، رنا صادق و حسين خضير ، (٢٠١٨) ، المشكلات التي تواجه انتشار الزراعة في البيوت البلاستيكية في محافظة القادسية، مجلة الزراعة العراقية البحثية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٢) ، ص ٢٠٧ – ٢٢١ .
١٤. الفراجي ، سيرة نايف احمد، (٢٠٢٣)، دراسة تحليلية لدور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية علوم الهندسة الزراعية ، جامعة بغداد .

١٥. فريجات ، ايمن ، (٢٠١٣) . معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من وجهة نظر اصحاب القطاع الخاص ، مجلة الإقتصاد والتنمية ، العدد ١ .
١٦. فارس ، انسام عماد فارس ، (٢٠٢٢) . ملامح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تنمية القطاع الزراعي في فلسطين ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .
١٧. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الأسكوا) ، (٢٠٢٣) ، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .
١٨. نصوري وسهر ، (٢٠١٥) ، فيصل اكرم وفيصل زيدان . الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد ٢١ ، العدد ٨٢ .
١٩. وزارة التخطيط ، (٢٠١٣) ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) . العراق .
٢٠. وزارة التخطيط ، (٢٠١٨) ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) . العراق .
٢١. وزارة التخطيط ، (٢٠٢٤) ، خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤-٢٠٢٨) . العراق .
٢٢. وزارة الزراعة ، دائرة التخطيط والمتابعة / (٢٠٢٤) . الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة للأعوام (٢٠٢٤-٢٠٣٠) ، بغداد ، العراق .
23. Al – Zaidy ,M.J.M. and Naji ,A.A. (2016), Planning extension programs in light of comprehensive quality standards in some central governorates in Iraq, Iraqi Journal of Agricultural Science–2016:47(5):1246 - 1253 .
24. Al- Janabi , N.S. and . Habib, M.K. and Farhan,L.K. (2023), A comparative study between the presence or absence of support for maize farmers in Iraq for the year 2019, Iraqi Journal of Agricultural Sciences,54(2), pp 609-618 .
25. Al-Fatlawi,R.S. and Al-Taiy ,H.K.(2019), The reasons related to the stop of farmers to adopt the technique of plastic houses in Diwaniyah province of Iraq, Plant Archives Vol. 19, Supplement 1, 2019 pp. 452-457
26. Al-Hafidh,F. S. A.H. and Al-Taiy ,H.K. (2022), Suggested visualization for some quality elements of extension service for vegetable farmers from their viewpoint in the governorate of Baghdad. Iraqi Journal of Agricultural Sciences – 2022:53(5):1203- 1211.
27. Al-Khalidi ,A.Y. J. and Reda,B. A. J. (2022), The requirements for improving the capabilities of potato farmers in the production of healthy seeds, a field study in Al-Yusufi a sub-district, Baghdad governorate, Neuro Quant ology ,June2022 , Volume 20 , Issue 6, Page 603-616.
28. Al-Saedi A. A. N. and. Al-Badri, A. A. N. (2022), The reality of extension services provided to workers in the production of vegetables on farms belonging to the Hosseinian and Abbasian holy shrines in the holy city of Karbala, Iraqi Journal of Agricultural Sciences –2022:53(3):685- 697,
29. Al-Taiy, H.K.. and Eskander, W.W.(2016), The input agricultural initiation in improvement rural woman reality in provinces Babylon and Holy Karbala, Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 2016, 47(6), pp. 1528-1540
30. Bouda, V. A. (2019), Public–private partnerships (PPPs) for efficient sustainable animal health systems and veterinary services, Middle East – OIE Regional Commission.
31. Sajid, R.H. and Nagi A.A. (2021), Evaluation the performance of senior management for the extension organization in light total quality standards from the standpoint of agricultural extension workers in governorate of Baghdad and Diyala from Iraq, Iraqi Journal of Agricultural Sciences –2022:52(6):1008 -1018.
32. Shipway , A.R.H. and Al-Wasty, R.T. (2022), An economic study to measure influence the main variables in rural poverty in Iraq during 1990-2019 , Iraqi Journal of Agricultural Sciences –2022:53(6):1447-14453.
33. Suhaiza ,I. and Harris F.A. (2014) , Challenges in implementing public private partnership (PPP) in Malaysia , international conference on accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia , Procedia - Social and Behavioral Sciences 164 (2014) 5 – 10.
34. Temulin , B. and Zhang , M. (2021) , Review of key challenges in public-private partnership implementation, Review Article, Journal of Infrastructure, Policy and Development Volume (5) Issue (2): 1-10 .
35. Toriql, B. ,and Fung, I. W. H. and Jaillon, L.C. and Wang, D. (2021) , Major obstacles to public-private partnership (PPP)-financed infrastructure development in China, Sustainability 13(6718) : 2-14.
36. Twayej S. A. and Al-Taiy, H. K.,(2022) , Reality of the activities carried out by extension farms providing extension services to the farmers of the central euphrates provinces, Iraqi Journal of Agricultural Sciences –2022:53(6):1418-1426.